2000/12/21-0001a-E

جاءنا من " لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان " البيان الآتي :

عطفاً على البازار المفتوح حول قضية المفقودين والمعتقلين ، والذي حوّل قضية إنسانية بحجم الوطن إلى " سوق عكاظ " سياسية وطائفية لا مكان فيها للبراءة مطلقاً ، ولا حدّ فيها للاستغلال الرخيص للمشاعر الإنسانية المجرّحة لعائلات المفقودين والمعتقلين ، يهم لجنة الأهالي أن تحذر من أنّ تداول القضية بالشكل الحاصل لا سيما من قبل المصطادين المعروفين في الماء العكر ، من شأنه أن يطمس الملف بطريقة مشوهة . لذا ، ومن موقع مسؤوليتنا الوطنية ، وحرصاً منا على النأي بمسيرتنا التي استمرت طوال ١٨ عاماً ، عن المهاترات الحاصلة وجو التحريض الطائفي البغيض يهمنا التأكيد على ما يلي :

١- يهم لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين أن توضح أن لا علاقة لها بأي من التحركات التي حصلت في الآونة الأخيرة من قبل ما سُمّي بلجان أهلية وهيئات وروابط إنسانية ذات منحى طائفي ومناطقي " فقّست " بقدرة قادر ، وتحركت باسم أهالي المفقودين ، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول نوايا مبيتة تجاه القضية ، وأكثرها شبهة هو تطييفها تمهيداً لتفريغها من جوهرها الإنساني ، وبالتالي لفلفتها تحت ستار أنها تهدد الاستقرار والسلم الأهلي .

٢- تحمل لجنة الأهالي الدولة مسؤولية ما جرى نتيجة عدم تعاطيها بجدية وشفافية مع هذا الملف ، وتستغرب تصوير المسؤولين أنّ هناك " مشكلة" مخطوفين ومفقودين ، كما تستهجن قرار مجلس الوزراء الأخير الداعي إلى إنشاء هيئة مبهمة ، لم يتم تحديد شكلها أو مهامها ولا آلية عملها.

٤- لذا ، تطالب لجنة الأهالي الدولة بتشكيل لجنة تحقيق ذات صلاحيات واسعة تستكمل عمل لجنة التحقيق الرسمية التي تألفت بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢١ يكون من مهامها :

١- تحرّي وضع ١٦٨ مخطوفاً ومفقوداً يعتقد ذووهم أنهم موجودون في السجون السورية .
٢- تحري وضع ٢١٦ مخطوفاً ومفقوداً يعتقد ذووهم أنهم في السجون الإسرائيلية .
٣- إفساح المجال أمام من لم يتسنّ له من أهالي المخطوفين والمفقودين لسبب أو لآخر تقديم إفادة سابقاً إلى لجنة التحقيق الرسمية ، التقدم بإفادتهم إلى اللجنة الجديدة .
٤- تحديد مهلة زمنية لا تتعدى شهراً واحداً لكي ترفع اللجنة المذكورة تقريرها إلى السلطة السياسية بعد إجراء بحثٍ وتقصٍ جديين ، على أن تعلن السلطة السياسية بعد ذلك نتائج عمل اللجنة .

20001221_0001b_c

٥- اتخاذ الدولة الإجراءات الضرورية التي تنتج عن هذا الإعلان والآيلة إلى إقفال نهائي لهذا الملف وتتضمن :

-إصدار قانون يكون المستند الوافي للاستحصال على وثيقة وفاة للمفقود . على أن يراعي هذا القانون تاريخاً موحداً لإعلان وفاة مخطوفي ومفقودي الحرب في لبنان ، وأن يطبق استثنائياً ولمرة واحدة بمعزل عن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها نظراً لخصوصية هذه القضية والظروف الاستثنائية المحيطة بها .

- إقرار مشروع للرعاية الاجتماعية لذوي المخطوفين والمفقودين ، وهو الحد الأدنى من حقهم بالعيش الكريم .

- إعلان ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة ، وإقامة نصب تذكاري يرمز إلى كل ضحايا الحرب ويشكّل إدانة ماثلة لجرائمها .

إنّ تحقيق هذه المطالب يؤشر على مدى جدية السلطة بالسعي لطي هذه الصفحة المؤلمة من تاريخنا ، لا سيما أنّ لجنة التحقيق الرسمية السابقة تبنت هذه المطالب وأوصت بوضعها موضع التنفيذ في التقرير الذي اعدته في نهاية عملها والذي أقر مضمونه في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٦ .

عن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان
وداد حلواني

بيروت ٢١/١٢/٢٠٠٠